

Distr.: Limited  
4 November 2009  
Arabic  
Original: English



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٥١ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

النظام المالي الدولي والتنمية

السودان\*: مشروع قرار

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٨١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين كليهما "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية"، وكذلك إلى قراراتها ٢٤١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٨٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٨٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٠٥/٦٣ المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(١)</sup> وإلى قرارها ٢١٠/٥٦ بء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتهري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل

\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) انظر القرار ٢/٥٥.



التنمية<sup>(٢)</sup>، وخطه تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)<sup>(٣)</sup>،

**وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٤)</sup>،**

**وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وإلى قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،**

**وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري<sup>(٥)</sup>،**

**وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية<sup>(٦)</sup>، وإذ تشدد على ضرورة التعجيل بتنفيذ النتائج ومتابعتها،**

**وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء التأثيرات السلبية الحادة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية، والتي سلطت مزيداً من الضوء على مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة وعدم المساواة التي طال عليها الأمد في النظام المالي الدولي وهيكله والنظام الاقتصادي الحالي،**

**وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز التنمية،**

**وإذ تؤكد على أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية، فضلاً عن الإخفاقات والثغرات في الإدارة المالية الدولية، تبرز مرة أخرى الحاجة الملحة إلى أن تضطلع للأمم المتحدة بدور رئيسي واستباقي في المسائل الاقتصادية الدولية،**

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

(٥) انظر القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٦) انظر القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق.

**وإذ تؤكد أيضا على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة التنسيق في المسائل الاقتصادية الدولية،**

**وإذ تشدد على أنه ينبغي للنظام المالي الدولي أن يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة والقضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يتيح في الوقت نفسه وبطريقة متسقة تعبئة ونشر جميع مصادر التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك التمويل المتعدد الأطراف وتعبئة الموارد المحلية وتدفقات الاستثمارات الدولية والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون الخارجية وإقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يقوم على قواعد ويتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز ويمكن التنبؤ به،**

**وإذ تؤكد أهمية الالتزام بسلامة القطاعات المالية المحلية التي تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبار ذلك عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،**

**وإذ تؤكد أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي أمر أساسي لبلوغ التنمية المستدامة، وإذ تكرر، في هذا الصدد، تأكيد أهمية تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها في الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تؤثر في آفاق التنمية في البلدان النامية لتهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية وتمكينية، وإذ تكرر أيضا التأكيد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ، تحقيقا لذلك، جميع التدابير الضرورية والمناسبة، بما في ذلك كفاءة الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،**

**وإذ تؤكد أيضا أن هذه الأزمة قد برهنت على الحاجة إلى الإدارة الرشيدة ولا سيما في الأسواق المالية في البلدان المتقدمة النمو، وتؤكد من جديد على الحاجة إلى الشفافية، ومكافحة الفساد على جميع المستويات،**

**وإذ تعترف بجدية معالجة القصور الديمقراطي في المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز،**

**وإذ تعيد تأكيد ضرورة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في الهيئات والعمليات المعنية باتخاذ القرارات ووضع المعايير المتعلقة بالاقتصاد على الصعيد الدولي، وإذ تشدد، تحقيقا لتلك الغاية، على أهمية تحقيق تقدم ملموس في إصلاح الهيكل المالي الدولي والتعجيل بذلك الإصلاح، بما في ذلك ما يتعلق بمسألة القوة التصويتية للبلدان النامية ودورها في مؤسسات بريتون وودز،**

وإذ تسلم بالحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، وأهمية كفالة أن تكون منفتحة ونزيهة وشاملة كي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية لضمان النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(٧)</sup>؛

٢ - تشدد على الحاجة الملحة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي وفعال في المسائل الاقتصادية الدولية، وتعتزم في هذا الصدد مواصلة تعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية والمالية، بما في ذلك ما يتعلق بإصلاح النظام المالي الدولي وهيكل النظام الاقتصادي وحسن سير عملهما؛

٣ - ترحب بإنشاء فريق عامل مخصص مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية<sup>(٦)</sup>؛

٤ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء الآثار التي ترتبها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على البلدان النامية، وتشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تتناسب مع حجم الأزمة وعمقها وخطورتها، وتوفير التمويل الكافي لها، وتنفيذها على وجه السرعة وبشكل مناسب ومنسق دولياً؛

٥ - تؤكد أن بإمكان النمو الاقتصادي العالمي ووجود نظام مالي دولي مستقر، أن يدعم، في جملة أمور، قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية المنسقة التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لمواجهة أخطار عدم الاستقرار المالي؛

٦ - تؤكد أن هذه الأزمة قد ألقت مزيداً من الضوء على الحاجة الملحة لإجراء إصلاح جوهري وشامل للنظام الاقتصادي والمالي الدولي وهيكله، بما في ذلك السياسات والولايات والنطاق والإدارة، من أجل تمكينه من الاستجابة لحالات الطوارئ المالية والاقتصادية والحيلولة دون حدوثها، وتعزيز التنمية بصورة فعالة وتلبية احتياجات الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية بطريقة منصفة، وتشدد على أن تكون المؤسسات المالية الدولية على وجه الخصوص ذات وجهة إنمائية، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في حوار مفتوح وشامل وشفاف بشأن إقامة نظام وهيكل اقتصادي ومالي دولي جديد؛

٧ - **تلاحظ** أن الاضطراب الحالي في الأسواق المالية يرتبط أيضا بالمنتجات المالية التي تتسم بانعدام الشفافية، وتعرب عن قلقها إزاء العواقب السلبية الحادة لتسويق هذه المنتجات على جهود التنمية في البلدان النامية، وتشدد على الحاجة إلى زيادة شفافية الأسواق الدولية لمثل هذه المنتجات المالية وتحسين تنظيم هذه الأسواق؛

٨ - **تشدد** على الحاجة إلى توفير تمويل إضافي مستقر ويمكن التنبؤ به لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ سياسات مكافحة التقلبات الدورية في التصدي للأزمة الاقتصادية والمالية الحالية وفي الاضطلاع بخططها واستراتيجياتها الاستثمارية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٩ - **تحت** المؤسسات المالية الدولية والهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية الأخرى على تخفيف الآثار الاقتصادية العالمية للأزمة المالية الحالية، وتوفير موارد مالية كافية ودون شروط، للبلدان النامية، ووضع خطة عالمية من أجل تحفيز النمو والانتعاش وصون المكاسب الاقتصادية والإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، وكفالة إتاحة حيز سياسي للبلدان النامية، وإصلاح النظام والهيكل المالي والاقتصادي الدولي، والتعجيل بمعالجة مديونية البلدان النامية بما في ذلك عن طريق الوقف الاختياري لمدفوعات الديون وذلك بهدف الحيلولة دون حدوث أزمة ديون جديدة؛

١٠ - **تلاحظ بقلق بالغ** أن صندوق النقد الدولي لا يزال يفرض سياسات مسارية للتقلبات الدورية في البلدان النامية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم لا داعي له للركود الاقتصادي، وتؤكد أن هذه السياسات تعد انتهاكا لتوافق الآراء الدولي بشأن بذل جهود منسقة لحفز الطلب العالمي، وتؤكد أن الشروط لا تزال تفرض على الدول الأعضاء لاتباع سياسات مسارية للتقلبات الدورية، أو اعتماد سياسات نقدية وتنظيمية من شأنها أن تزيد من تفاقم آثار الأزمة الراهنة، مما يجعل البلدان النامية في وضع غير موات بالنسبة إلى البلدان المتقدمة النمو، وتعد عاملا مثيرا للبلدان النامية لالتماس الدعم التمويلي، وتدعو مؤسسات بريتون وودز في هذا الصدد، إلى عدم فرض سياسات وشروط مسارية للتقلبات الدورية؛

١١ - **تعترف** بالحاجة إلى استجابة عالمية وجماعية للأزمة المالية والاقتصادية الحالية بطريقة منسقة وشاملة، وتعترف في هذا الصدد بالدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في معالجة الأزمة؛

١٢ - **تشدد** على الحاجة لبذل جهود عالمية ومنسقة لاستعادة النمو الاقتصادي العالمي، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤكد أيضا في هذا الصدد، ضرورة تحقيق الانتعاش من الأزمة على نحو يركز على العمالة، عن طريق جملة أمور منها تنفيذ اتفاق عالمي لتوفير فرص العمل؛

١٣ - تؤكد أن البلدان النامية التي تعاني من نقص في العملات الأجنبية بسبب تداعيات الأزمة ينبغي أن لا تحرم من الحق في اتخاذ تدابير مؤقتة في حسابات رأس المال وتجميد الديون من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة على الاقتصاد وفرص العمل والإيرادات والفقراء؛

١٤ - تشدد على أنه يجب أن تتمتع البلدان النامية بحيز السياسة اللازم للعمل على تنفيذ استجابات للأزمة تكون هادفة ومكيفة وفقا لاحتياجات تنميتها وأولوياتها. وتدعو لإصلاح نماذج الإقراض والتمويل، بما في ذلك إنشاء تسهيلات ائتمانية جديدة، حسب الاقتضاء، والتعجيل بوضع حد للشروط التي تعيق الخيارات الفردية المتاحة للبلدان النامية، وتؤدي إلى تفاقم التحديات المالية والاقتصادية والإئتمانية التي تواجهها هذه البلدان دون داع، وفي هذا السياق، وبينما تحيط علما بالخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي في هذا الصدد، تعترف بأن البرامج الجديدة والجارية لا تزال تحتوي على الشروط، وأن إصلاح نماذج الإقراض والتمويل المعمول بها في المؤسسات المالية الدولية، مع مراعاة التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية، يجب أن يمضي قدما باعتماد أدوات مرنة وميسرة وغير مشروطة وسريعة السداد وفي مرحلة مبكرة ومصممة لمساعدة البلدان النامية التي تواجه فجوات في التمويل على نحو هام وعاجل؛

١٥ - تدعو البلدان المتقدمة ذات السياسات التي لها تأثيرها على البلدان النامية إلى وضع سياسات تتفق مع الأهداف الوطنية للبلدان النامية فيما يتعلق بالنمو المستدام والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛

١٦ - تشدد على الحاجة الملحة لإجراء إصلاح طموح وسريع لمؤسسات بريتون وودز، وبخاصة في هياكل إدارتها، على أساس التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية، من أجل معالجة القصور الديمقراطي في هذه المؤسسات وتحسين شرعيتها، ولأن تعكس هذه الإصلاحات الوقائع الحالية وتكفل للبلدان النامية إسماع صوتها ومشاركتها بصورة كاملة في عملية صنع القرار ووضع القواعد والمعايير في مؤسسات بريتون وودز، وتلاحظ في هذا الصدد، أن القرار الذي اتخذ في اجتماع صندوق النقد الدولي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بشأن الحصص ليس كافيا، وتحث على ضرورة حدوث تحول كبير في القوة التصويتية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية في أقرب وقت ممكن؛

١٧ - تشدد على أن الأزمة الراهنة قد ألفت مزيدا من الضوء على أنه ينبغي لجهود الإصلاح أن تشمل الهيئات الأخرى لوضع المعايير والقواعد والتميز خارج النظام المتعدد الأطراف، وأنه ينبغي لهذه الجهود أن تكفل التمثيل الكامل والعادل للبلدان النامية في هذه الهيئات، بما فيها، مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على الأعمال المصرفية؛

١٨ - تؤكد أن النظام الراهن للاحتياطيات الدولية الذي يستند إلى عملة وطنية واحدة يساهم في الاختلالات الاقتصادية وعدم الاستقرار في السوق، وتحيط علما باقتراحات إصلاح النظام الحالي، بما في ذلك فيما يتعلق بمهام حقوق السحب الخاصة الموسعة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعد دراسة تفصيلية حول جدوى وجود نظام للاحتياطيات أكثر كفاءة وإنصافاً، بما في ذلك تعزيز دور الترتيبات الإقليمية للتجارة والاحتياطيات، والتسهيلات الطارئة لمشكلات ميزان المدفوعات؛

١٩ - **تعترف** بالدور الهام الذي تضطلع به زيادة مخصصات حقوق السحب الخاصة في زيادة السيولة النقدية العالمية، وإمكانية مساهمة حقوق السحب الخاصة الموسعة في الاستقرار والإنصاف والمرونة الاقتصادية على الصعيد العالمي، وتتعهد في هذا الصدد بإجراء مزيد من الدراسة لدور حقوق السحب الخاصة الموسعة في توسيع نطاق السيولة، وتحقيق استقرار النظام الاحتياطي وتعزيز التنمية، وتحيط علماً بموافقة صندوق النقد الدولي على تخصيص اعتماد عام لحقوق السحب الخاصة لا يقل عن ٢٥٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وتدعو إلى تنفيذه والتعجيل بالتصديق على التعديل الرابع لمواد اتفاق الصندوق الذي ينص على تخصيص اعتماد مرة واحدة لحقوق السحب الخاصة، على النحو الذي وافق عليه مجلس محافظي الصندوق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وتدعو أيضاً إلى الإصدار الدوري لحقوق السحب الخاصة؛

٢٠ - **تشجع** على إنشاء وحدات إقليمية لاتفاقيات تبادل العملات والحسابات وتسويتها، على الصعيد الإقليمي، حسب الاقتضاء، وتوسيع نطاق استخدامها عن طريق اتحادات غرف المقاصة كوقاية جزئية ممكنة من تقلب العملات الدولية؛

٢١ - **تبرز** أهمية الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لزيادة القدرة على مقاومة المخاطر المالية، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية وجود تقييم أفضل لعبء الدين الواقع على كاهل أي بلد وقدرته على خدمة ذلك الدين في منع نشوب الأزمات وحلها على السواء؛

٢٢ - **تعترف** بضرورة أن تظل الرقابة الأكثر إنصافاً وفعالية للبلدان ذات الأهمية في النظام الاقتصادي والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال والأسواق المالية الدولية محور جهود منع نشوب الأزمات وألا يقتصر تركيز تلك الرقابة على البلدان المعرضة للأزمات فحسب، بل يمتد أيضاً ليشمل استقرار النظام ككل؛

٢٣ - **تعترف أيضاً** بالآثار السلبية للتدفقات المفرطة لرأس المال على المدى القصير، وتطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريراً عن دور تدابير مراقبة رأس المال في التخفيف من الأثر السلبي لهذه التدفقات، مع مراعاة الحقوق السيادية للدول؛

٢٤ - **تلاحظ مع القلق** التراجع الهائل في تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى الارتفاع الحاد في تكلفة التمويل الخارجي، وفي هذا الصدد، تدعو المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات ذات الصلة إلى تعزيز وتوسيع توفير التمويل للبلدان النامية بكلفة منخفضة وبشروط ميسرة من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة وضمان قدرة هذه البلدان على سداد الديون؛

٢٥ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى تعزيز شفافية آليات تصنيف الأخطار، مع ملاحظة أنه ينبغي لتقييمات الأخطار السيادية التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى الحدود من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية المعنية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك أثرها المحتمل في آفاق التنمية في البلدان النامية؛

٢٦ - **تشدد** على ضرورة ضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة وعادلة في وضع المعايير ومجموعات القوانين المالية، وتبرز الحاجة إلى كفالة تنفيذها بشكل طوعي وتدرجي كمساهمة في الحد من الضعف إزاء الأزمات المالية وأخطار العدوى بها؛

٢٧ - **تدعو** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية والصناديق الإنمائية إلى مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يضيف دعماً مالياً مرناً إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز سيطرتها على زمام الأمور وفعاليتها بوجه عام، وتدعو المجتمع الدولي في هذا الصدد إلى كفالة التمويل الكافي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية؛

٢٨ - **تؤكد** ضرورة التحسين المستمر لمعايير إدارة الشركات والقطاع العام، بما في ذلك المحاسبة ومراجعة الحسابات وتدابير ضمان الشفافية؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

٣٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية".